
الفصل الأول

النظم القضائية في الإسلام

obeikandi.com

العدالة في الإسلام

لقد عنى الإسلام عناية كبيرة بتحقيق العدالة حتى جاءت بعض الآيات تحت على ذلك ومنها:

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٩٠].

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ٥٧].

﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصَّانِكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

وقد سار القرآن الكريم خطوة مهمة في مجال العدل حتى أنه ألزم المسلمين أن يكونوا عدولاً حتى مع أعدائهم، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوِّمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٨].

ونجد أن من اهتمام الإسلام بالعدالة، أن جعلها قمة الشروط في اختيار الخليفة أو الرئيس، وجعل معها العلم والشجاعة، ولكن المفكرين المسلمين قرروا أن الرئيس إذا فقد الشجاعة كان من الممكن أن يجد من حوله الأبطال الشجعان مما يعوضه عن ذلك، وإذا فقد العلم وجد بين العلماء ما يحتاجه من المعرفة، ولكن إذا افتقد للعدل وكان جائراً لم يغنه أحد ولم يغنه شيء.. فالعدالة في الإسلام هي ضرورة لا رجعة عنها.. وقد قال ﷺ:

(ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة) وقال: (اللهم من ولى من أمر أمتى شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه، ومن ولى من أمر أمتى شيئاً فرفق بهم فارفق به)^(١)

(١) الشوكاني. نيل الأوطار ج ٧ ص ١٢٩: ١٣٠.

ولذا فقد عنى الإسلام باختيار القاضى أشد عناية ووضع له أحكم الشروط ليكون قادراً على تطبيق القيم الفقهية على القضايا التى ينظرها.

وقد جعل الدين الإسلامى القوانين واحدة لكل الناس وكذلك القضاء واحداً لكل الناس وعندما اتسعت الدائرة الإسلامية رأوا أن يحددوا نظماً للقضاء تساعد على تحقيق العدالة لا بحسب الطبقة ولكن للإنصاف بين الجميع وعلى أن يتم ذلك فى أسرع وقت ممكن مراعين القوانين والآداب الإسلامية.

مؤسسات النظم القضائية فى الإسلام

تشعبت النظم القضائية إلى عدة أنواع هى: الشرطة، والحسبة، والنظر فى المظالم، والإفتاء، والقضاء.

وسنلقى الضوء على هذه المؤسسات كل على حدة، وسنحاول ذكر خصائص كل منها، وإن كنا نقرر بداية أن عزل كل منها عن الأخرى لم يكن دقيقاً، فطالما أسند للقاضى أن يباشر المظالم والحسبة، وطالما اتسع نطاق الشرطة فشملت الحكم فى الحدود وهكذا.

ويبدو أن السبب فى انكماش مجال إحدى هذه المؤسسات أو اتساع عملها كان يرتبط بالشخص نفسه، فمثلاً القاضى القوى الشخصية المهيب الجانب كان يسند له النظر فى المظالم، وصاحب الشرطة إذا كان عادلاً عالماً أجاز له أن يصدر الأحكام فى الحدود وهكذا.

ومن هذا يتضح أن لكل مؤسسة عملاً قائماً بذاته تقريباً، وأن الاتساع كان عارضاً لسبب خاص، وفيما يلى حديثنا عن هذه المؤسسات كل على حدة بإيجاز.

أولاً: الشرطة

يقول ابن خلدون^(١) عن الشرطة واختصاصاتها: إنها وظيفة دينية كانت من الوظائف الشرعية، توسع النظر فيها عن أحكام القضاء قليلاً، وكان لصاحب الشرطة حقوق ترتبط بالجرائم، كأن يستعمل بعض العقوبات التي تفيد في التعرف على المجرم، ويفرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم، ويساعد القاضي في التعرف على المجرم، ويقيم الحدود الثابتة، ويحكم في القود والقصاص، ويقيم التعزير والتأديب في حق من لم ينته عن الجريمة ويحاول ارتكابها ولو لم يرتكبها بالفعل.

وعلى هذا فالشرطة كانت تساعد القاضي في إثبات الذنب على مرتكبه، وتنفذ الحكم الذي يصدره القاضي ضد هؤلاء المذنبين، وبخاصة فيما يتعلق بالحدود.

ثم تطور الأمر فأصبح لصاحب الشرطة النظر في الجرائم بنفسه وإقامة الحدود على ما يثبت منها، وذلك لأنهم نزهاوا القاضي عن الحكم والنظر في مسائل تتعلق بالحدود كالزنى وشرب الخمر، ثم لأن الشرطة هي التي ستسوق الدليل على حدوث هذه الأشياء وإثباتها على مرتكبها، ولهذا اختصروا الطريق، وجعلوا ذلك كله من شأن صاحب الشرطة^(٢)، وما دعاهم إلى ذلك أيضاً أن أحكام القاضي تحتاج إلى أناة وروية، وذلك يعطى فرصة للفساق، ولهذا أعطى ذلك الحق لصاحب الشرطة، لما يمتاز به من الصلابة، والمضاء في الأحكام، حتى يستطيع قطع مواد الفساد وحسم أبواب الدعارة، وتخريب مواطن الفسوق، وتفريق مجامعه مع إقامة الحدود الشرعية والسياسية، كما تقتضيه رعاية المصالح العامة^(٣).

ولما كانت أكثر الجرائم التي تدخل في اختصاص صاحب الشرطة تحدث بالليل، فقد سمي صاحبها "صاحب الليل" أو "صاحب المدينة" فالمدينة تمام،

(١) المقدمة ص ١٥٦.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ١٧٦، ونفح الطيب للمقرى ج ١ ص ١٩٣ وتاريخ التمدن الإسلامى لجورج زيدان ج ١ ص ٢٥٢.

(٣) مقدمة ابن خلدون.

والشرطة تعس لتمنع العبث، وتنزل العقاب بمن يخالف القوانين، أو يرتكب الآثام^(١).

ولمحاولة تحقيق أهداف الشرطة جعلت أحيانا أنواعاً ثلاثة :

الشرطة الصغرى لعامة الناس، والشرطة الوسطى لأوساطهم من أصحاب المهن الراقية، والشرطة الكبرى للخاصة والأعيان^(٢).

وهكذا لعبت الشرطة دوراً من أدوار النظم القضائية، فكانت تقبض على الجاني، وتساعد القاضى فى إثبات التهمة، ثم تنفذ حكم القاضى على الجاني، وأحيانا كانت الشرطة تتولى بعض الأمور القضائية وتصدر الأحكام كما رأينا، ولا تزال الشرطة تباشر أغلب هذه الأمور حتى العهد الحاضر، فهى تتولى الحراسة ومطاردة المجرمين، والقبض عليهم، وتقديمهم للقضاء، وإثبات التهمة على الجاني، ثم تنفذ الأحكام التى يصدرها القضاة، ومن أجل هذا عنيت دول كثيرة ومنها مصر بتدريس القانون بكليات الشرطة ليكون ضابط الشرطة عالماً بالحكم والقانون، بالإضافة إلى ما يتمتع به من نفوذ عسكرى صارم.

ولا يقوم رجال الشرطة الآن بالحكم وذلك للرغبة فى توفير العدالة أمام ساحة القضاء بعيداً عن التهديد بالقوة وبمناى عن التأثيرات النفسية.

ويمكن القول إن تاريخ الشرطة بدأ بعمر بن الخطاب، فقد كان مستمر العسس، وكان بالليل لا يهدأ إذا هداً الناس، ويروى أنه طارد شاربى الخمر ولاعبى القمار حتى لم يبق ما يسترهم من عمر، ثم نظمت الشرطة فى عهد الإمام على بن أبى طالب، وذلك لرد اعتداءات الخوارج الذين كانوا يهاجمون السكان من حين إلى آخر فينزلون بهم الفرع.

واهتم خلفاء الأمويين بالشرطة على هذا النمط، وكانوا يكلونها أحيانا إلى القضاة وأحيانا يقوم بها الخلفاء أنفسهم، فلما جاء عصر الدولة العباسية وضع خلفاؤها نظاماً محددًا للشرطة لا تزال بعض معالمه موجودة حتى العهد الحاضر.

(١) المقرئ: نفع الطيب ج ١ ص ١٠١.

(٢) دكتور حسن إبراهيم: تاريخ الإسلام ج ٣ ص ٢٨٢، السياسة والاقتصاد فى التفكير الإسلامى للمؤلف ص ١٧٦-١٧٩.

ثانياً: الحسبة

ما الحسبة ؟

الحسبة - كما يقول الماوردي^(١) - هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله، وأساسها قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] .

الفرق بين المتطوع والمحتسب

وقد يقوم مسلم تطوعاً بالأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر، ولكن المحتسب يختلف عن المتطوع، ويعدد "الماوردي" تسعة فروق بين المتطوع للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبين المحتسب، وأهمها:

- ١- التزام المحتسب بذلك دون المتطوع .
- ٢- التزام المحتسب أن يستجيب لمن يطلب عونه وليس المتطوع ملتزماً.
- ٣- التزام المحتسب أن يتفحص الأمر ويبحث، أما المتطوع فيباشر الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر عندما يصادفه دون بحث واستقصاء.
- ٤- وللمحتسب أن يتخذ له في عمله أعواناً وليس ذلك للمتطوع.
- ٥- وللمحتسب أن يعزر في المنكرات الظاهرة تعزيراً لا يصل إلى الحد.
- ٦- وله أن يرتزق على حسبته من بيت المال.
- ٧- وله كذلك أن يجتهد رأيه فيما يتعلق بالعرف دون الشرع؛ كالمقاعد في الأسواق ووسائل البيع، فيقر وينكر من ذلك ما أداه اجتهاده إليه، وليس للمتطوع كل ذلك^(٢).

ويشترط في والي الحسبة أن يكون حراً عدلاً ذا رأي وصرامة وخشونة في الدين، وعم بالمنكرات الظاهرة، وليس له أن يحمل الناس على رأيه واجتهاده فيما تختلف فيه الآراء^(٣).

(٢) الماوردي: الأحكام السلطانية ص ٢٠٩.

(١) الأحكام السلطانية ص ٢٠٨.

(٣) المقدمة: ص ١٥٨.

الفرق بين الحسبة والشرطة والقضاء

يقرر ابن خلدون أن الحسبة وظيفة دينية، ومجالها فيما ليس فيه سماع بينة، فذلك شأن القضاء، وليست تنفيذ حكم فذلك شأن الشرطة، وإنما ترتبط بأمور ينزه القاضى عنها لعمومها وسهولة أغراضها، فكأنها بذلك خادمة لمنصب القضاء، ومخففة أعباءه، ولا يتوقف حكم المحتسب على تنازع أو استعداد؛ بل له النظر فيما يصل إلى علمه بطريق ما.

أمثلة لأعمال المحتسب

ويورد ابن خلدون نماذج لأعمال المحتسب منها: المنع من المضايقة فى الطرقات، ومنع الحماليين وأهل السفن من ثقل الحمل، والحكم على أهل المباني المتداعية للسقوط بهدمها، وإزالة ما يتوقع من ضررها على السابلة.

ومن أعمال الحسبة كذلك منع الغش فى المكاييل والموازين، ومراقبة النساء فى الأفراس والمآتم والجبانات حتى لا يحدثن حدثاً يخالف الإسلام، ومنها الحسبة على الخبازين لضمان نظافة الخبز وجودته، والحسبة على الجزارين لضمان سلامة الحيوان وحسن ذبحه، والحسبة على المعلمين لعدم القسوة على التلاميذ، وللمحتسب كذلك حمل المماطلين مع القدرة على الإنصاف والسادد.

ويذكر ابن القيم^(١) أن من عمل المحتسب أن يأمر العامة بالصلوات الخمس فى أوقاتها، ويعاقب من لم يصل بالضرب والحبس، ويتعهد الأئمة والمسؤولين ليؤدوا عملهم بدقة، ويأمر المحتسب بالجمعة والجماعة وأداء الأمانة، ويراقب المحترفين لأداء حرفهم بدقة وإخلاص، ويراقب أصحاب المطاعم للتأكد من سلامة الأطعمة، ويمنع صناعات الآلات من صنع الآلات المحرمة، ويراقب سلامة النقد، وعدم استبداله بما يدخل فى الربا، وللمحتسب أن يحمى أهل الذمة حتى لا يتعرض لهم المسلمون بعدوان.

ويذكر ابن القيم^(٢) أن من عمل المحتسب أن يمنع تجمعات المحترفين، وقيام شركات بينهم لأن ذلك يجعلهم يرفعون الأجور، فيوقعون الضرر بأصحاب

(٢) الطرق الحكيمة: ص ٢٧٧ - ٢٨٩.

(١) الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية: ص ٢١٩.

الأعمال، ولأن مثل هذه الشركة ليس هناك ما يدعو لها، فليست كالشركة فى الصناعات، لأن الصناعات تقوى بالاشتراك وتحتاج له ليتوفر لها رأس مال أكبر وخبرة أوسع، فالشركة هنا لخدمة الناس، وأما شركة المحترفين الذين يستطيع كل واحد منهم أن يباشر عمله وحده فإنها شركة تضر بالناس، ويلزم المحتسب هؤلاء المحترفين أن يعملوا بأجر المثل^(١).

ويقول الماوردى فى أحد فصوله التى خصصها للحسبة: إن الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم، ثم أخذ يفصل القول شارحاً أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحسبة من جانب والقضاء والمظالم من جانب آخر، وقد قال فى هذا الصدد:

تتفق الحسبة مع القضاء فى جواز الاستعداد، وسماع دعوى المدعى على المدعى عليه، ولكنها فى الحسبة خاصة بثلاثة أنواع من الدعوى هى:

١- أن تكون الدعوى متعلقة ببخس وتطفيف فى كيل أو وزن.

٢- أن تكون متعلقة بغش أو تدليس فى مبيع أو ثمن.

٣- أن تكون متعلقة بمطل وتأخير لدين مستحق مع إمكان السداد.

ولا يجوز للمحتسب أن يسمع الدعوى فى العقود والمعاملات، ولا أن يتعرض للحكم فيها، كما لا يجوز له أن ينظر قضية فيها تجاحد وتناكر، فإن ذلك للقاضى إذ ليس للمحتسب أن يسمع بينة ولا أن يحلف يميناً.

وللمحتسب أن يرى ما لا يراه القضاة أحياناً، فهو لا يحتاج إلى من يرفع الدعوى له، وله كذلك أن يستعمل نوعاً من السلطة والرهبنة ليس للقاضى استعماله.

وأما الفرق بين الحسبة والنظر فى المظالم، فإن النظر فى المظالم وضع لكل ما عجز عنه القضاة، كأن تكون الدعوى ضد من هو على الرتبة، ووضعت الحسبة لما ينبغى أن تدفع عنه القضاة من الأمور التى لا تحتاج إلى خبرتهم.

(١) الأحكام السلطانية: ص ٢٠٩ - ٢١٠.

الرسول ﷺ أول من باشر أعمال الحسبة

وقد بدأ تاريخ الحسبة في الإسلام منذ عهده المبكر، وكان الرسول صلوات الله عليه يباشر بعض أعمال الحسبة ويمنع الناس من غش الطعام، وغش السلع، وروى مسلم^(١) أنه ﷺ قال لأصحابه: (إياكم والجلوس على الطرقات، قالوا يا رسول الله مالنا بدّ، فقال ﷺ: فإذا أبيتم إلا الجلوس فأعطوا الطريق حقه. قالوا وما حق الطريق؟ قال: غش البصر وكف الأذى ورد السلام).

وكان الرسول يُشرك غيره في أعمال الحسبة، فقد استعمل سعد بن سعيد بن العاص بعد فتح مكة على سوق مكة.

الخلفاء - رضی الله عنهم - والحسبة

وسار الخلفاء سيرة الرسول في الحسبة فيروى أن عمر بن الخطاب^(٢) أراق اللبن المغشوش أدباً لصاحبه، ويرى بعض الفقهاء أن مثل هذا اللبن يتصدق به ولكنه لا يباع، واتجه آخرون إلى بيع اللبن المغشوش بعد إعلان غشه، وبياع بئس يناسبه، مع إنزال العقوبة بالغاش، وقد استعمل عمر السائب بن يزيد على سوق المدينة.

وقد استمرت الحسبة في كثير من الأقطار الإسلامية لفترات كبيرة ثم اختفت تدريجياً فيما بعد.

* * *

(٢) ابن القيم: الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية: ص ٢٤٧.

(١) صحيح مسلم.

ثالثاً: النظر في المظالم

نظر المظالم هو قَوْدَ المتظالمين إلى التتاصف بالرهبة، وزجر الممتازين عن التجاعيد بالهيبية^(١)، وأصلها أن القاضي قد يعجز عن طلب المدعى عليه للمثول بين يديه، أو يعجز عن تنفيذ الحكم عليه، وذلك لمكانة المدعى عليه ووضع الاجتماعى، فكان علاج ذلك أن وجد الناظر في المظالم وهو شخص جليل القدر، نافذ الأمر، عظيم الهيبية، طاهر العفة، قليل الطمع، كثير الورع يجمع بين سطوة الجاه وثبت القضاة^(٢).

ومن الواضح أن النظر في المظالم ينشط، وتكثر مسئوليات المسئول عنه، إذا شاع ظلم العمال واشتد جبروت الأمراء، وعجز القضاة عن إحقاق الحق، وإنصاف المظلومين، فحينئذ يكون والى المظالم مرجع الناس، وهو شخص قوى الشكيمة، واسع النفوذ ربما كان الخليفة نفسه أو مندوبه الذى يستمتع بتأييده وسلطانه.

ولما كان والى المظالم يمكن أن يكون غير واسع المعرفة بالقوانين والتشريع فإنه يلزم أن يحضر مجلسه القضاة والفقهاء ليرجع إليهم فيما أشكل من أمر، ويكون فى المجلس كذلك الحماة والأعوان لجذب القوى، وتقويم الجرىء، كما يحضره أيضاً الكتاب ليثبتوا ما يتخذه والى المظالم من قرارات.

ويعدد الماوردى^(٣) الأمور التى توكل لوالى المظالم، ويرى أنها عشرة أقسام، نذكر فيما يلى أهمها:

- ١- النظر فى عدوان الولاة على الرعية وأخذهم بالعسف والظلم.
- ٢- جور العمال فيما يجبونه من الأموال.
- ٣- النظر فى انحراف كتاب الدواوين الذين يثبتون على الناس أكثر مما يستحق منهم.

(٢) الماوردى: الأحكام السلطانية.

(١) الماوردى: الأحكام السلطانية ص ٦٤.

(٣) الماوردى: الأحكام السلطانية ص ٦٩ - ٧٠.

- ٤- تظلم الجند من نقص مرتباتهم أو تأخرها.
- ٥- رد الغصوب إلى أصحابها سواء كان الغاصب تصرف باسم السلطان، أو كان من الملاك ذوى القهر أو الغلبة.
- ٦- إحقاق الأوقاف إذا اعتدى عليها النظار وأخلوا بتوزيع إيراداتها.
- ٧- تنفيذ الأحكام القضائية التى أصدرها القضاة وعجزوا عن تنفيذها لعلو قدر المحكوم عليه وعظم خطره.
- ٨- النظر فيما عجز عنه المحتسبون فى المصالح العامة، كالمجاهرة بمنكر من ذى طول، أو تعدى ذى شأن على طريق عام.

الفرق بين والى المظالم والقاضى

والى المظالم يقضى بحزم فى كل هذه الأمور، وينفذ قضاءه، ويذكر ابن خلدون^(١) أن والى المظالم أوسع دائرة من القاضى لأن وظيفته ممتزجة من سطوة السلطة ونسفة القضاء، وتحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة، تقمع الظالم من الخصمين، وترجر المعتدى، وكأنه يمضى ما عجز القضاة أو غيرهم عن إمضائه، ويكون نظره فى البيئات والتقارير واعتماد الأمارات والقرائن، وتأخير الحكم إلى استجلاء الحق، وحمل الخصمين على الصلح.

الرسول ﷺ والنظر فى المظالم

وقد بدأ النظر فى المظالم منذ عهد الإسلام المبكر، فإن الرسول كان يجلس للمظالم ويقضى فيها كما يجلس للقضاء، ويروى أن رجلاً كان له نخل فى حديقة رجل من الأنصار، وكان صاحب النخل يضايق صاحب الحديقة، فطلب صاحب الحديقة أن يشتري النخل أو أن يناقله (أى يبادلها نخلًا بنخل) فرفض صاحب النخل، فقال له الرسول: أنت مضار. وأمر الأنصارى بأن يقطع ذلك النخل^(٢).

نظر المظالم فى عهد الخلفاء الراشدين

وكان الخلفاء الراشدون يجلسون لنظر المظالم وللقضاء، ويروى أن رجلاً مصرياً شكاً إلى عمر بن الخطاب من ظلم وقع عليه من ابن عمرو بن العاص

(٢) رواه أبو داود.

(١) المقننة ص ١٥٥.

والى مصر، وقد أنصف عمر الشاكي وقضى له بحقه، وفي القصة الشهيرة التي صفع فيها جبلة ابن الأيهم آخر ملوك الغساسنة رجلاً من عامة الناس لأنه وطئ ذيل إزاره، قضى عمر بالقصاص، ولما احتج جبلة وقال: أنا ملك وهذا سوقة فكيف تجلسنى بجواره وتقتص له منى، قال عمر: إن الإسلام قد سوى بينكما.

وجاء رجل إلى عمر بن الخطاب وذكر له أن أبا موسى الأشعري غضب عليه في خلاف وعاقبه بخلق شعره، فكتب عمر إلى أبي موسى قائلاً: سلام عليك، أما بعد فإن فلاناً أخبرنى بأنك أمرت بخلق شعره دون ذنب يستدعى ذلك، فإن كنت فعلت هذا فى ملاً من الناس فعزمت عليك لقعديت له فى ملاً من الناس حتى يقتص منك، وإن كنت فعلت ذلك فى خلاء من الناس، فأقعد له فى خلاء من الناس.

فقدم الرجل بالكتاب على أبى موسى، وتعاطم الناس الأمر، وقالوا للرجل: اعف عنه، فقال: لا والله لا أدع حقى لرجاء أحد من الناس، واستسلم أبو موسى للرجل ليقتص منه، وحينئذ رفع الرجل رأسه إلى السماء وقال: اللهم نحمدك على دين الحق والعدل وأشهدك أنى عفوت عنه من تلقاء نفسى.

الخليفة عبد الملك بن مروان والنظر فى المظالم

ويتضح من هذه النماذج أنها إلى النظر فى المظالم أقرب منها إلى القضاء، لأنها تتصل بشخصيات عظيمة الشأن، ولكن النظر فى المظالم على كل حال، ظل حتى مطلع العهد الأموى مختلطاً بالقضاء دون أن تكون له ما يمكن أن تسمى محكمة قائمة بذاتها، وأول من يمكن أن ينسب له إنشاء هذه المحكمة هو الخليفة عبد الملك بن مروان، فقد حدد يوماً معلوماً من كل أسبوع للنظر فى المظالم التى ترفع إليه، وذلك لأنه أدرك أن بعض ذوى الجاه والحسب استغلوا جاههم وحسبهم، فاعتدوا على الناس، وأخذوا بعض أموالهم، وعجز القضاء عن ردعهم ورد الحقوق التى اغتصبوها إلى أبوابها، وأحس عبد الملك بذلك فجلس

بنفسه لسماع هذه القضايا، وأجلس معه قاضيه "أبا إدريس الأزدي" وأخذ يتصفح قصص المتظلمين، ويحكم فيها فوراً^(١).

عمر بن عبد العزيز والنظر في المظالم

وقفز النظر في المظالم قفزة كبرى في عهد عمر بن عبد العزيز، حيث إن الكثيرين من بنى أمية كانوا قد نالوا بعض أموال المسلمين، أو أموال البلاد المفتوحة بطرق غير مشروعة، فجمعهم عمر وهتف بهم قائلاً:

إن السابقين أعطوا عطايا ما كان لهم أن يعطوها، وما كان لها أن تقبل، وإني قد بدأت بنفسى فرددت الحقوق إلى أصحابها، رددت القطائع والأموال إلى بيت مال المسلمين، وثبتت بأهلى، وجاء دوركم أيها الناس وأخذ عمر يمزق السجلات الجائرة ويعلن عودة الأرض إلى بيت المال، أيأ كان المعطى، وأيأ كان الموهوب له^(٢).

النظر في المظالم في العصر العباسي

وقد طورت محكمة النظر في المظالم في العهد العباسي فكانت دار الخلافة تتلقى المظالم وتنظمها فيما يمكن أن يسمى جدول عمل، وكان الخلفاء العباسيون يجلسون للنظر في المظالم يومين أو أكثر أسبوعياً، وطالما أنصفوا المظلومين وردوا لهم حقوقهم، ومن أشهر من جلسوا للمظالم المهدي والهادي والرشيد والمأمون، وقد ظل ذلك إلى عهد المهدي، ويقول الماوردي إن المهدي كان آخر من نظر في المظالم.

ويروى أن المأمون أنصف امرأة جاءت شاكية من ولده العباس، وكانت ترفع صوتها بالشكوى، فذكرها القاضي بأن صوتها ينبغى ألا يعلو على صوت أمير المؤمنين، فقال المأمون: دعها فإن الحق أنطقها وأخرس خصمها.

وليس من الضروري أن يجلس الخلفاء أنفسهم للنظر في المظالم، بل كان يجلس لها كذلك من يملك السلطة العامة، كالوزراء والأمراء، ولم يحتج هؤلاء إلى تقليد جديد لينظروا فيها لأن ولايتهم عامة تشملها، فكان لهم بعموم الولاية

(١) إبراهيم نجيب: القضاء في الإسلام ص ٥٦.

(٢) انظر ابن الجوزي. عمر بن عبد العزيز ص ١٠٦.

النظر في المظالم، أما أولئك الذين لم يفوض لهم عموم النظر فإنهم كانوا يحتاجون إلى تقليد وتولية، وعلى هذا كان النظر في المظالم يوكل أحياناً إلى الوزراء والأمراء والقضاة ذوى البأس والشدة، وغيرهم ممن يخشى شأنهم^(١)، ففي عهد الخليفة المعتضد جلس وزيره عبيد الله بن سليمان نائباً عنه للنظر في المظالم وناب عن الخليفة كذلك^(٢) القائد بدر في النظر في مظالم الخاصة، وكان يوم المظالم يوم الجمعة ولعل الذى جعل المعتضد - وهو الخليفة العظيم - يتوقف عن الجلوس للمظالم بنفسه أنه كان مشغولاً بأحداث عصره، فترك ذلك للوزير.

على أن الخلفاء العباسيين في عصور ضعف الخلافة كانوا يتطلعون لاستعادة مكانتهم وللعودة للجلوس ليرد المظالم، ولذلك نجد الخليفة القاهر وهو يطلب أن تسند له الخلافة يقدم وعداً بأن يقعد للنظر في المظالم بنفسه^(٣).

وتذكر المراجع أن امرأة اسمها "ثل" كانت قهرمانة "وصيفة" لأم المقتدر جلست للمظالم سنة ٣٠٦هـ، ومع أن أكثر الفقهاء يشترطون أن يكون القاضى ذكراً، فقد جوز الكثيرون منهم أن تجلس المرأة للنظر في المظالم، لأن المقصود من محكمة المظالم هو الشدة والبأس، وأما الحكم القضائى فهو يصدر عن القضاة الذين يلزم أن يحضروا هذه المحكمة كما أشرنا من قبل.

أما الأمراء في العصور المتأخرة فقد جلسوا للنظر في المظالم، وممن اشتهروا بذلك أحمد بن طولون أمير مصر الذى كان يجلس بانتظام للنظر في المظالم حتى استغنى الناس عن القاضى، إذ قلت المشكلات مخافة أن ترفع للأمير، وكان يجلس يومين في الأسبوع^(٤)، وجلس الأخشيد كذلك للمظالم بمصر، وكانت جلسته كل يوم أربعاء، وبعده جلس كافور يوم السبت من كل أسبوع، وكان يحضر جلساته الوزير وسائر الفقهاء والقضاة، والشهود ووجهاء البلد^(٥).

وفي مصر الآن - كما في كثير من بلاد العالم - توجد محكمة تقوم بما كانت تقوم به محكمة المظالم الإسلامية، وهى بمصر تسمى "مجلس الدولة" و"مجلس الدولة" يحكم في المشكلات التى توجد بين الأفراد وبين الدولة.

(٢) الجهشيارى: الوزراء والكتاب ص ٢٢.

(٤) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٢٠٧.

(١) الموردى: الأحكام السلطانية ص ٦٤.

(٣) ابن الأثير ج ٨ ص ٩٣.

(٥) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٢٠٧.

رابعاً: الإفتاء

تعريف الإفتاء:

هي فرض كفاية وتعتبر نوعاً من القضاء ولكنه غير ملزم. وتستخدم الفتوى لبيان حكم الشرع في الواقعة المستفتى فيها على وجه العموم والشمول.

وقد عرّفها المفكرون المسلمون بأنها: الإخبار عن حكم الله تعالى بمقتضى الأدلة الشرعية على وجه العموم والشمول^(١)، وعدّ الجمهور منصب الفتيا داخلاً ضمن القضاء^(٢).

وبما أن الإفتاء فرض كفاية، فعلى العالم أن يُفتى السائل إن لم يكن هناك عالم غيره، أما إذا وُجد عالم غيره في المنطقة فإن الإفتاء ليس واجباً على المسئول، لإمكان أن يُسأل عالم آخر^(٣).

وقد قال تعالى:

- «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ».

- «وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ» .

* * *

وبعد أن تحدثنا بإيجاز عن النظم القضائية الإسلامية سنتحدث بإسهاب عن أحد هذه النظم وهو "القضاء" الذي اتخذناه موضوع كتابنا.

(١) جمال الدين الدمشقي: رسالة في الفتيا ص ٧ .

(٢) ابن القيم: أعلام الموقعين ج ١ ص ١٣ .

(٣) إيرايم نجيب: القضاء في الإسلام ص ١٩ .